

معطيات إحصائية حول اللقاء

- **عدد المدعوين للقاء: 262**، علاوة على أعضاء المجلس (4) المؤطرين لأشغال اللقاء؛ المشاركون (11) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3)، فريق الدعم من مؤسسة مسجد الحسن الثاني ومن ولاية الدار البيضاء (5)؛
- **عدد الحاضرين: 215**، نسبة الحضور: **82,06%**؛
 - ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: **92 (65%)**؛
 - ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): **22 (10,23%)**؛
 - ✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): **26 (12,09%)**؛
 - ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): **2 (0,93%)**؛
 - ✓ الأحزاب السياسية: **5 (2,32%)**؛
 - ✓ النقابات: **7 (3,25%)**؛
 - ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): **8 (3,72%)**؛
 - ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: **10 (4,65%)**؛
 - ✓ مثقفون وفنانون: **4 (1,86%)**؛
 - ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): **2 (0,93%)**؛
 - ✓ جمعيات المجتمع المدني: **11 (5,11%)**؛
 - ✓ الفاعلون الاقتصاديون: **1 (0,46%)**؛
 - ✓ فريق التأطير والتنظيم: **25**.
- **زمن اللقاء:**
 - بداية اللقاء: **9 و 40 د صباحا**؛
 - اختتام اللقاء: **6 و 55 د مساء**؛
 - استغرق اللقاء إجمالا حوالي **9 ساعات ونصف**، مع توقفين للغداء واستراحة المساء، خصص منها حوالي **7 ساعات للنقاش وساعة للعروض والمداخلات التأطيرية للمجلس**.
- **المناقشة:** تخلل المناقشة **54 تدخلا** يتوزعون كما يلي:
 - ✓ **37 متدخلا**؛ و **17 متدخلة**؛
 - ✓ **27 تدخلا** في الفترة الصباحية (**6 متدخلات و 21 متدخلا**)، و **27** في الفترة الزوالية والمساء (**11 متدخلات و 16 متدخلا**)؛
- **المساهمات المكتوبة:**
 - توصل فريق التأطير ب (**23**) مساهمات مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون :
 - "أفكار واقتراحات عملية حول آفاق إصلاح المنظومة التربوية" للدكتور محمد عزيز الوكيل.
 - كلمة ممثل الآباء والأمهات بالمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء الكبرى.
 - محتوى البرنامج الاستعجالي للتعليم في ضوء أدبيات التجديد التربوي / ادريس قصوري.
 - الحزب الاشتراكي الموحد : إصلاح منظومة التربية والتكوين وملحاحية الإصلاح الشمولي.
 - النقابة الوطنية للتعليم/ الفيدرالية الديمقراطية للشغل : منظور النقابة الوطنية للتعليم لإصلاح منظومة التربية والتكوين.
 - كلمة تأطيرية بمناسبة مشاورات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
 - الجامعة الحرة للتعليم / الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : مقترحات الجامعة الحرة للتعليم في اللقاء الجهوي للحوار من أجل تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
 - **16** مساهمة مكتوبة تشكل استمرارية للتدخلات الشفوية.

سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة الدار البيضاء الكبرى يوم الأربعاء 15 أكتوبر 2014، بالمكتبة الوسائطية بمسجد الحسن الثاني، الدار البيضاء.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 215 مشارك ومشاركة يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وممثلو القطاعات الحكومية، والتلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنين والفنانين، والفاعلين الاقتصاديين والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير، يتكون من السيدة والسادة: أحمد العبادي، منسق اللقاء، كريمة بنصفية، العربي بن شيخ، عبد السلام بناهرة؛
- ومشاركة السيدة والسادة: نادية العراقي، مؤذن عبد المالك، جاك كنافو، أولعسري عبد العزيز، محمد سماني، جواد الشيخ لولو، نور الدين عيوش، عبد الكبير بلاوشو، عبد الكريم مدون، الشعيبي محمد، ادريس وعزار.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- سامية السمار وعبد الحق كمال : مقرران؛
- عبد اللطيف العثماني، جواد عبد العظيم، أمين الحسني: الدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من مؤسسة مسجد الحسن الثاني ومن ولاية الدار البيضاء في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

برنامج اللقاء

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛

2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقاً من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح

افتُتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تلاها السيد أحمد عبادي، عضو المجلس ومسير الجلسة، وقدم من خلالها :

- سياق اللقاء، بوصفه محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- والهدف منه، المتمثل في تعزيز المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديماً للمجلس بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسساتي في علاقته بالمؤسسات الأخرى ولاسيما القطاعات الحكومية.

2. عرض التشخيص

قدمت السيدة كريمة بنصفية عرضاً تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحلياً، همت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية. وقد خلص العرض المقدم إلى بعض الاستنتاجات تتعلق، أساساً، بالمكتسبات التي يجب توطيدها وتطويرها، وإلى أهم بؤر التعثر التي ما تزال تعترض مسار تغيير المنظومة التربوية.

3. عرض المحاور الاستشرافية

قدم السيد لعربي بنشيخ العرض المتعلق بالمحاور الاستشرافية، الذي تمحور حول جملة من القضايا التي تشكل مدخلاً أولياً للنقاش والحوار: التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين، المناهج والبرامج والتكوينات، الفاعلون التربويون (هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير)، القطاع الخاص للتربية والتكوين، البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة، الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة، وعلاقتها بالمحيط، منهجية الإصلاح التربوي، قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي.

4. خلاصات تركيبية للمناقشات

1.3. ملاحظات ومقترحات عامة (منهجية انعقاد اللقاء، عضوية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي):

- مساءلة بعض المشاركين منهجية تنظيم هذا اللقاء، خاصة منهم النقابيون الذين أبدوا تحفظهم. وهدمت الملاحظات في هذا الشأن قصر المدة المخصصة للقاء، وجدوى تنظيمه في شكل جلسة عامة عوض صيغة الورشات الموضوعاتية، وكذا انتقاد غياب التفاعل مع المجلس الذي يعطي للقاء صبغة جلسة استماع أكثر منها حوار، وعدم توصل المشاركين قبلها بالوثائق المعروضة للنقاش، والتوصل بالدعوات لحضور اللقاء عبر وزارة الداخلية.
- اعتبار أن المنهجية المعتمدة في الحوار لا تعطي مؤشرا إيجابيا عن الإرادة الحقيقية للإصلاح.
- مساءلة جدوى هذا الحوار، بعد سلسلة المشاورات التي قامت بها الوزارة، وموافاة مختلف المتدخلين المجلس بمذكرات مكتوبة حول نظرتهم للإصلاح.
- الوقوف على عدم وضوح الإطار الذي تندرج فيه اللقاءات: هل تندرج في إطار التهييء لبلورة مشروع مستقبلي للإصلاح أم أن الإصلاح قائم؟ ما تموقع مشروع الإصلاح الذي يهيئه المجلس مع الرؤية التي قدمها الوزير المكلف بالتربية الوطنية والتكوين المهني بالبرلمان؟ من المسؤول عن بلورة الإصلاح: القطاعات الوزارية أم المجلس؟
- اقتراح تنظيم لقاءات أخرى، وتوسيع رقعة جلسات الاستشارة بتنظيم حوارات محلية وإقليمية مباشرة مع الفاعلين، والتوصل بالتقرير التحليلي كمشروع لإبداء الرأي فيه.
- مسألة منهجية تعيين ممثلي جمعيات الآباء داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: عدم تمثيل الهيئات الخمس التي تمثل جمعيات الآباء، أو المجلس الوطني الذي يضم 48 عضوا منتخبين محليا وجهويا.

2.3. الشق التشخيصي

الملاحظات حول العرض

- عدم تحديد المسؤوليات والأسباب وراء التعثرات التي رصدتها العرض التشخيصي المقدم من طرف المجلس.
- غياب معطيات رقمية عن تعميم تمدرس أطفال الفئة العمرية 6-11 سنة.
- عدم ادراج المعطيات الخاصة بتعميم التمدرس في السلك الثانوي التأهيلي.
- عدم التطرق إلى أدوار باقي المتدخلين في الشأن التربوي؛ وزارة الشباب والرياضة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأمثلة.
- عدم التطرق إلى إشكاليات العالم القروي.
- عدم تطرق العرض للتعليم الخصوصي.
- التساؤل عن انجاز بحث علمي حول التحولات السياسية والاجتماعية التي أشار إليها العرض كمرجعية تم الاعتماد عليها في التشخيص.

عناصر التشخيص

- المقاربات والمداخل الكبرى للإصلاح

- المفارقة الكامنة بين أهمية المجهودات المبذولة والقرارات المتخذة في شأن التربية والتكوين من جهة، ومحدودية أثرها الفعلي على تحسين جودة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين من جهة أخرى.
- على الرغم من "التضخم" الحاصل في التشخيصات منذ 1957، وكون التشخيص متقاسم الى حد كبير، تم الوقوف على غياب تحديد واضح للمسؤوليات وراء التعثرات التي تم رصدها وأجوبة موضوعية عن أسباب النقص والتعثرات.
- غياب ثقافة تقييم الإصلاحات المنجزة، وترصيد مكتسباتها، وعدم الاستفادة من التغذية الراجعة في الوقت المناسب (عدم افتتاح البرنامج الاستعجالي).
- اعتماد مقاربات جزئية تفتقد الى بعد استراتيجي وشمولي وتنتج نفس التجارب الفاشلة.
- اختزال المنظومة في وزارة وصية مع أن التعليم قضية وطنية ومشروع أمة.
- عدم الحسم بعد في المداخل الكبرى للإصلاح.
- غياب التشخيص العلمي الدقيق المستند الى معطيات، والتحليل العلمي للبيانات.
- تمركز الإصلاحات في الإدارة المركزية وصعوبة نفاذها الى المستويات اللامركزية.
- عدم إشراك الفاعلين في القطاع، خاصة نساء ورجال التعليم، والشركاء الاجتماعيين في القرارات الهيكلية للإصلاح (البرنامج الاستعجالي نموذجاً).
- وجود اشباع في الخطاب حول الإصلاح، مع صعوبة نفاذه الى أرض الواقع.

- الحكامة والتمويل

- استثمارية مركزية واحتكار القرارات المتعلقة بالتربية والتكوين وغياب تفعيل حقيقي لمبدأي اللامركزية واللامركزية.
- غلبة النظرة الحزبية الضيقة للتعليم واقحامه في صراعات سياسية، مما يحرم المنظومة من الاستقرار.
- ضبابية الرؤية الاستراتيجية التي تحكم منظومة التربية والتكوين.
- عدم وضوح "مدخلات" المنظومة : الأهداف والغايات من المؤسسة التعليمية.
- غياب منهجية علمية لضبط الاحتياجات الحقيقية، وللتخطيط التربوي والتقييم.
- عدم الوفاء بالالتزامات وعدم مساءلة الوزراء وغياب نظام فعال للرقابة وتفعيل الإنجاز.
- تعقد الإجراءات المالية المتعلقة بالتمويل.
- سوء اختيار المسؤولين عن الإدارة والقيادة، وسوء تفويض المهام.
- غياب الدوافع الحاسمة للإنجاز على جميع مستويات المنظومة.
- عدم تفعيل المجالس المدرسية.
- عزوف المدرسين عن الإدارة التربوية لعدم توفر الشروط المحفزة على تحمل المسؤولية.
- ضعف الممرات بين مختلف مكونات المنظومة.
- مسائلة نجاعة النظام المعلوماتي "مسار".

- الموارد البشرية : التكوين الأساس والمستمر، ظروف عمل المدرس، التأطير التربوي،....

- الخصائص الكبرى في اطر التدريس والمراقبة التربوية.

- تدني الوضع الاعتباري للمدرس (الحق في الترقية، غياب اصلاح الأنظمة الأساسية، حق التعبير والاضراب، الاجهاز على الحقوق المعنوية للمدرس).
- التساؤل عن مدى نجاعة الإصلاح الذي هم المراكز الجهوية للتربية والتكوين.

- البنيات التحتية والتجهيزات وظروف التعلم

- ضعف جاذبية المدرسة.
- وجود تفاوت كبير في ظروف العمل بين الوسطين الحضري والقروي.
- اكتظاظ الأقسام الدراسية.
- غياب التجهيزات الأساسية من مرافق صحية ومقاعد، بمؤسسات توجد أحيانا بالمدار الحضري.
- انعدام الأمن في محيط المؤسسة التعليمية وتفشي ممارسات من قبيل الاجرام وتناول المخدرات.
- وجود ممارسات منافية للعدالة الاجتماعية فيما يخص الاستفادة من المنح.

- المناهج والبرامج

- غياب مبدأ المرونة في البرامج.
- الرصد المتأخر لاضطرابات وصعوبات التعلم وغياب آليات لتدبير هذه الاضطرابات من قبيل ملائمة تكوين المدرسين والمناهج.
- غياب مقررات ملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- غياب الاستثمار المثمر لوسائل التكنولوجيا.
- عدم إعطاء الأهمية للحياة المدرسية ولتنويع الأنشطة الصفية وعدم توفر وقت مخصص للأنشطة الموازية لكسب مهارات و كفايات جديدة.
- اعتماد التقويم التربوي أساسا على الذاكرة.
- ضعف معامل مادة الفلسفة والحيز الزمني المخصص لها.
- عدم مسايرة المقررات المعتمدة في التعليم الابتدائي لقدرات التلميذ.
- ضعف الكفايات اللغوية لدى المتعلمين ومحدودية الحيز الزمني المخصص لتعلم اللغات.
- مساءلة تموقع البكالوريا الدولية في المنظومة التربوية، والتبخيس الذي قد يمس البكالوريا المغربية من جراء احداث هذا المسلك.

- التوجيه المدرسي والمهني

- مساءلة نجاعة نظام التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

- التعليم الخصوصي

- تفاوت الفرص بين التعليم العمومي والخصوصي.
- عدم توافر التعليم الخصوصي في غالب الأحيان على موارد بشرية خاصة به.
- اعتبار أن احتساب نقط المراقبة المستمرة في البكالوريا ينتج عنه ضرب لتكافؤ الفرص.
- انتقاء القطاع الخصوصي للتلاميذ المتميزين واقصاء كل من له صعوبات في التحصيل، رغم استفادة هذا القطاع من تشجيعات الدولة دون مراقبة.
- غياب دفاتر للتحميلات ملزمة للقطاع الخصوصي.

- التعليم الأولي

- تعدد المتدخلين وغياب مخاطب وحيد مسؤول عن القطاع.
- اغفال دور كتابات التعليم الأولي على الرغم من كونها طرفا أساسيا في هذا القطاع.

- التعليم العالي والبحث العلمي

- عدم إيلاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي وضعف الميزانية المخصصة له.
- تراجع مردودية التعليم العالي، الذي يمكن أن يعزى جزئيا لضعف مستوى الطلبة الوافدين عليه من التعليم الثانوي.

- المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين

- ضعف المنتج التربوي.
- الانتقال التلقائي الى المستويات العليا دون اكتساب الكفايات اللازمة.
- غياب تحليل نتائج الامتحانات الإشهادية قصد تقييم المكتسبات الدراسية للمتعلمين.
- ضعف الكفايات اللغوية لدى المتعلمين.

- الانخراط والتعبئة حول المدرسة

- ضعف انفتاح المؤسسة على محيطها ومحدودية التعبئة المجتمعية حول المدرسة : المجتمع المدني، الأسر، المؤسسات الرياضية والإعلامية، الجماعات المحلية...
- ضعف التلاؤم مع المحيط الاقتصادي، على الرغم من توصيات الميثاق في هذا الشأن.
- الاسهام المحدود للفاعلين المحليين في شؤون المدرسة، وغياب برامج للتنمية يكون فيها التعليم محورا بارزا.
- ضعف الدعم المقدم للجمعيات وتعقد المساطر الإدارية لاستخلاص المنح المخصصة للجمعيات في إطار الشراكات مع النيابات التعليمية.
- محدودية دور الاعلام كآلية لمواكبة الإصلاح وتحفيز الانخراط فيه.

3.3. الشق الاستشراقي

- مقارنة الإصلاح

- الاتفاق على التصور الناظم للإصلاح ومؤهلاته الأساسية : أية مدرسة نريد؟ أي إصلاح نريد؟ ما هي ملامح المشروع المجتمعي المنشود؟
- ضرورة وضوح الرؤية حول الغايات والأهداف الكبرى من التربية : مدرسة مواطنة، لها حقوق وعليها واجبات، تعتمد مقارنة ديمقراطية، تعد تلميذا منفتحا وحاملا للمعرفة، قادرا على التواصل وعلى إعداد مشروعه الشخصي، مدرسة متجددة ومتفاعلة مع المجتمع...
- التأكيد على ضرورة اشراك الفاعلين وانخراطهم وايمانهم بالإصلاح.
- اعتماد مقارنة تدريجية للإصلاح، بالنظر الى طبيعة المشاكل والصعوبات وتداخلها.
- وضع المتعلم في قلب الإصلاح.
- ضرورة الحديث عن "إعادة بناء جديد" وليس عن "إصلاح" للمنظومة.
- عدم ربط الزمن التعليمي بالزمن السياسي.
- اعتماد مقارنة شمولية للإصلاح، في إطار نظرة نسقية للتعليم.
- اعتبار خصوصيات التعليم في الوسط القروي.

- التركيز على التعليم الأساسي بوصفه اللبنة الأولى للإصلاح.
- القطع مع التعاطي السياسي للإصلاح والمقاربات التقنوية التي تعتبر أن قطاع التعليم مكلف ومرهق لميزانية الدولة.
- إقرار مسؤولية الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في إصلاح المدرسة العمومية ودعمها وتوفير كل الإمكانيات اللازمة لإعادة تأهيلها.
- ضمان انخراط كافة القطاعات الحكومية في مجهود الإصلاح.
- الأخذ بعين الاعتبار مستجدات البحث العلمي والنماذج العالمية الناجحة.
- تنزيل قوانين تنظيمية مرنة تشجع على الانخراط في الفعل التربوي.
- التأكيد على ضرورة السيادة الوطنية في القرارات المتعلقة بالتعليم.

- الحكامة والتمويل

- ربط المسؤولية بالمحاسبة والمساءلة، وترسيخ ثقافة المسؤولية والالتزام.
- القطع مع التعامل السياسي مع التربية والتكوين.
- تفعيل المجالس المدرسية ودمقرطة العلاقات التربوية داخل الفصول والمؤسسات.
- تفعيل جسور التواصل بين مكونات المنظومة (خاصة بين التكوين المهني والتعليم العالي).
- أحداث مجالس جهوية للتربية والتكوين للمتابعة المستمرة لشؤون التربية والتكوين والبحث العلمي.
- أحداث آليات للبحث والاستطلاع في الميدان (داخل المؤسسات التعليمية وفي الجامعات).
- إرساء التقييم المؤسسي داخل المؤسسات.
- تفعيل الحقيقي لمبدأي اللامركزية واللامركز.
- نبذ العمل بنظام العتبة وإلغاء تحكم الخريطة المدرسية في سيولة النظام التربوي.
- تعزيز الإدارة التربوية وتمكينها من آليات قانونية ومادية للتدبير التشاركي.
- تعزيز استقلالية المؤسسة التعليمية إداريا وماديا وماليا وإخضاعها للتدقيق المحاسبي.
- التأكيد على إبقاء تمويل التعليم تحت مسؤولية الدولة.
- إشراك المجالس البلدية بوصفهم شركاء أساسيين في دعم المدرسة.

- الموارد البشرية : التكوين الأساس والمستمر، ظروف عمل المدرس، التأطير التربوي،....

- العناية بالظروف المادية والمعنوية وتحسين الوضع الاعتباري للمدرس: الإسراع باعتماد نظام أساسي محفز يوازي بين الحقوق والواجبات، تحسين ظروف العمل، توفير البنية التحتية والتجهيزات، تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية، تحفيز العنصر البشري المبدع، تخليق مهنة التدريس، ربط الترقية بالأداء التربوي على مستوى جميع الفئات وفق شبكة واضحة للمعايير.
- وضع شروط ملائمة لولوج مهنة التدريس، وتقوية التكوين الأساس والمستمر للمدرس.
- تكوين الأساتذة في التنشيط التربوي والتواصل.
- التدبير المحكم والعقلاني للموارد البشرية وسد الخصاص من المدرسين.
- ترسيم الحركات الانتقالية عبر معايير شفافة وعادلة.
- إعطاء الترخيص لنساء ورجال التعليم لمتابعة الدراسة الجامعية.
- تكوين المدرسين في التعليم الأصيل.
- تفعيل دور هيئة التفتيش التربوي وسد الخصاص الحاصل في التأطير التربوي.

- تأهيل مراكز التكوين في مهن التربية والتكوين وتزويدها بالأطر والمعدات اللازمة.
- اعتماد اطار مرجعي للتكوين في مهن التربية والتكوين، وإيلاء اهتمام خاص للجانب البيداغوجي والديداكتيكي.

- البنيات التحتية والتجهيزات وظروف التعلم

- تأهيل فضاءات المؤسسات التعليمية (قاعات متعددة الوسائط، تجهيزات...) وجعلها مناسبة لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية.
- تزويد المؤسسات بوسائل متطورة مساعدة.
- تعيين طبيب نفسي ومشرف اجتماعي في المؤسسات التعليمية.
- تعميم مراكز الاستماع في المؤسسات.
- تعميم تجربة المدارس الجماعية كمدخل لمحاربة الهدر المدرسي.

- المناهج والبرامج وطرائق التدريس

- تغيير وتبسيط المناهج.
- توحيد مضامين المقررات لجميع المتعلمين على صعيد كل جهة.
- تقليص الغلاف الزمني للدراسة، على اعتباره مرهقا للمتعلمين، وملائمة استعمالات الزمن للمرحلة العمرية للمتعلم.
- التقليل من ساعات تدريس بعض المواد المقررة بالابتدائي لفائدة تدريس المواد "الأدائية" (العربية، الفرنسية، الرياضيات)
- اصلاح الكتب المدرسية والوسائط الديداكتيكية والمقاربات البيداغوجية من أجل تجاوز ركود البرامج والمناهج الحالية :
- إبداع طرق ووسائل جديدة قادرة على الاسهام في انتاج مجتمع متحكم في الاقتصاد الجديد للمعرفة في ارتباط بالرصيد الوطني؛
- انتاج كتب مدرسية تستجيب لمعايير الجودة على مستوى الشكل والمضمون؛
- إعادة النظر في تعدد الكتب المدرسية وتجاوز الطابع التجاري لهذه الممارسة؛
- العمل على تحرير الكتاب المدرسي والسماح بالإبداعات والمبادرات، وفتح باب التباري في إطار من المنافسة الشريفة ودمقرطة الفعل التربوي وحقوق الإنتاج.
- مراجعة نظام التقويم التربوي القائم على منطق الذاكرة، المنافي لمنطق الحداثة والعلمية، وادراج أسئلة تركيبية وتحليلية.
- اصلاح نظام البكالوريا وخاصة إعادة النظر في اعتماد نقط المراقبة المستمرة في التقويم، وادراج الامتحانات الشفوية.
- إعطاء العناية اللازمة لتدريس العلوم الاجتماعية والإنسانية في المناهج والبرامج، وتوطين الفكر العقلاني والتنويري والنقدي.
- مأسسة الأنشطة الموازية (موسيقى، رياضة، مسرح، ورشات مهنية...) وتضمينها في جداول الحصص.
- ادراج دروس رقمية بجميع المواد والمستويات.
- ملائمة البرامج والمناهج مع خصوصيات الوسط القروي.
- الإسراع بمشروع المناهج الجهوية (التعدد في اطار الوحدة التربوية).

- ترسيخ قيم المواطنة الحرة وروح المسؤولية وسيادة الهوية الوطنية في الحياة المدرسية.
- تعميم التربية على القيم على جميع المواد الدراسية.
- الاهتمام بتربية شخصية المتعلم، وإذكاء حب البحث والاطلاع والابتكار، وتنمية مهارات التعليم الذاتي، والحس النقدي، والعمل الجماعي لديه.
- تنمية القدرات على التعلم مدى الحياة.
- تنويع المسالك في السلك الثانوي التأهيلي.
- تعميم تجربة البكالوريا الدولية أو التراجع عنها، لتفادي تبخيس البكالوريا المغربية والمس بتكافؤ الفرص بين المتعلمين.
- ضبط الكفايات التي ينبغي أن يكتسبها التلاميذ للتحكم في المحيط والتأثير فيه.
- فتح مكاتب مدرسية في جميع المؤسسات التعليمية وإدراج حصص استعمالها في المنهاج الدراسي.
- العناية بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وبأولئك الذين يعانون من صعوبات في التمدرس : خلق أقسام خاصة بجميع المؤسسات التعليمية، ملاءمة البرامج وتكوين المدرسين...
- العناية بالأطفال المتخلى عنهم.
- تطوير التعليم الأصيل وإدراج التقنيات الحديثة في هذا التعليم.
- إعادة النظر في تدبير الزمن المدرسي : توزيع العطل، تواريخ الامتحانات، الأغلفة الزمنية...

- تدريس اللغات ولغات التدريس

- دعم تدريس اللغات وتخصيص غلاف زمني كاف لذلك.
- تجويد تعليم اللغات الأجنبية وإدراجها المبكر (الدعوة الى ادراج اللغة الإنجليزية في التعليم الابتدائي، إدراج الفرنسية ابتداء من المستوى الأول).
- تقوية حضور اللغة العربية والاستبعاد التام للغة الدارجة كبديل للعربية كلغة تدريس.
- الحسم في إشكالية لغات التدريس وتدريس اللغات، في ظل وجود خيارين : تعريب الجامعة والإدارة والمقولة، أو في حالة استحالة ذلك، تدريس المواد العلمية بلغة أجنبية ثانية، بعد توافق الأمة على ذلك.
- تدريس العلوم بلغتين على الأقل : العربية كلغة أساسية ولغة أجنبية أخرى.
- إعادة النظر في المبادئ الأربعة المعتمدة بعد الاستقلال.
- وضع حد للسلطة التقديرية للمؤسسات في توجيه التلاميذ الى اللغات الأجنبية الثانية.

- التوجيه المدرسي والمهني

- إعادة النظر في التوجيه المدرسي والمهني، بعدم الاعتماد فقط على نتائج المتعلم بل بالعمل بروائز للميولات والمهنة.
- تيسير توجيه التلاميذ المتعثرين نحو بدائل (تنويع المسارات، تنمية التكوين المهني...).

- التعليم الأولي

- وضع استراتيجية وطنية لتوحيد التعليم الأولي وتعميمه في المدارس العمومية، في الوسطين القروي والحضري، ابتداء من 3 سنوات، بالاعتماد على شراكات (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وشركاء آخرين).

- الحرص على عدم اغفال أي متدخل في هذا القطاع.
- خلق شعب لتكوين المربيين والمربيين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- الحرص على ترسيخ قيم الدين والمواطنة.

- التعليم الخصوصي

- ضرورة المراقبة من قبل الدولة من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين التعليمين الخصوصي والعمومي.

- البحث العلمي والتربوي

- دعم البحث العلمي بتيسير تنقل الطلبة للمشاركة في تظاهرات علمية.
- تطوير البحث التربوي.
- احداث خلايا للبحث المطبق.
- إرساء آليات لتشجيع الباحثين في سلك الدكتوراه على المكوث في الجهة التي يتلقون تكوينهم فيها.

- التعبئة حول المدرسة

- وضع آليات لتفعيل ميثاق العلاقة بين جمعيات آباء وأمهات التلاميذ والمدرسة.
- رفع تمثيلية جمعيات آباء وأمهات التلاميذ في المجالس الإدارية للأكاديميات وفي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- اعتماد برامج تأهيلية للرفع من قدرات الجمعيات العاملة في التربية والتكوين.
- دعم الأسر ومواكبتها لتتبع التحصيل الدراسي لأطفالها (تنظيم لقاءات دورية مع أولياء الأمور).
- التعاقد مع المؤسسات الإعلامية والرياضية لدعم المدرسة.
- تقوية انخراط الجماعات المحلية في دعم المدرسة.
- تقوية روابط المؤسسة العمومية بخصوصية المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي

5. اختتام اللقاء

أشار السيد أحمد عبادي في اختتام اللقاء الى أن العرض التشخيصي الذي قدم في صيغة تركيبية، يستند الى معطيات وإلى مرجعيات ودراسات موضوعاتية أنجزها المجلس أو توجد في طور الاستكمال. كما قدم الشكر للمشاركين على غنى عصاره هذا اللقاء الذي دون من خلاله المجلس مادة خصبة مكونة من تجاربهم واقتراحاتهم وتساؤلاتهم. وأكد على أن الإصلاح يتطلب مقاربة شمولية مندمجة تقتضي التآني والمثابرة وبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية.

بدوره، قدم السيد لعربي بنشيخ الشكر لجميع المتدخلين على اقتراحاتهم البناءة التي سيأخذها الإصلاح بعين الاعتبار وأشار الى ضرورة الوقوف على أسباب الإخفاقات كشرط قبلي لإنجاح الإصلاح. كما أكد على وجود إرادة قوية للإصلاح.

اختتم اللقاء بكلمة للسيد عبد السلام بنهرة الذي جدد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركين والمشاركات على مشاركتهم في هذا اللقاء. كما ذكر بأن نتائج اللقاء

الجهوي تعتبر حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.